# ورقة عمل المخيمات الصيفية و تنمية الجهات

تحضى المخيمات الصيفية باهتمام واسع لدى فروع الجمعية ،فهو العرض التربوي الوحيد الذي يتوق إليه الجميع ويسعون إليه دون كلل أو ملل ، وذلك لكونه البرنامج الأمثل للتعلم والترويح والترفيه ، لأنه البرنامج الذي يفترض أن يساهم في تنمية قدرات الفتية والشباب ويساعدهم على إثبات دواتهم والاندماج بيسر في المجتمع ، ولأنه كذلك المتنفس الوحيد للفروع على المستوى التدبير المادي و اللوجستيكي ، لكن الأمر ليس الهين و لا يخلو من مشاكل ومن معيقات سواء من داخل الجمعية أو من خارجها ، فخلال هذه الولاية " 2018 2022 " رغم ظروف جائحة كورونا ( سنتين بدون تخييم ) لم يتسبب ملف المخيمات الصيفية في صراعات والتي أوشكت مجملها أن تعصف بالمشروع التربوي للجمعية و تحبط مقاصده وغاياته ، فنراها تارة تؤثر على المردود السنوي لبعض الفروع ، وتارة تحبطها وتدفعها إلى الانسحاب والانغلاق على ذاتها ، وتارة تهيج مشاعر العداء والكراهية تجاه المفوضية العامة باعتبارها المسؤول الوحيد على تدبير هذا الملف الشائك . وهذا راجع للعمل الكبير الذي قامت المفوضية الوطنية في المحيمات الصفية والجهات والفروع والانشطة الكبرى في تقنين عملية التوزيع والتتبع وإسقاط نتائجها على الدليل الوطني لتصنيف الفروع فما نوع هذه المشاكل ؟ وهل تمت معالجتها من طرف المفوضية العامة ؟

## 1- مشاكل وزارة الشباب والرياضة :

عانت الجمعية خلال هده الولاية نوعا من التهميش واللامبالاة من طرف وزارة الشباب والرياضة ، فملف التخييم بات عندها سياسيا أكثر منه تربويا ، وبالتالي غابت عنه جملة وتفصيلا مبادئ العدل و الإنصاف، إذ تسيطر عليه مخلوقات سياسوية يستحيل للجمعية أن تنافسها أو حتى أن تتقاسم معها همومها ومعاناتها ، فكل سنة كنظيرتها ، تقوم الوزارة بتوزيع الفضاءات الجيدة على مريديها ويبقى الفتات للجمعية، الشيء الذي تسبب ولعدة سنوات في مشاكل وصراعات وصلت في بعض الأحيان إلى التنافر والتضاد وبالتالي إلى فقدان الاحترام

بين الطرفين" الفروع والمفوضية العامة " من جهة ، والى الإحساس بالدونية وعدم الانتماء وقلة القيمة من جهة أخرى .

❖ **السؤال المحوري:** انطلاقا من هذا الواقع المرير كيف يمكن للجمعية أن تنتزع حقها من مخالب الوزارة الوصية ؟

## 2- مشاكل توزيع الأعداد و الفضاءات :

اعتمدت المفوضية العامة خلال هذه الولاية طريقة عادلة ومنصفة لتوزيع الأعداد والفضاء على الجهات ، فأعدت لذلك دفترا للتحملات اعتمد في عملية التوزيع على المؤشرات التالية :

- ❖ الوضعية القانونية والإدارية للجهة وللفروع
- ❖ مؤشر الانخراط
- ❖ مؤشر مشاركات الجهات في البرامج الوطنية
- ❖ الرتبة التي حصلت عليها الجهة ( من الرتبة 1 إلى الرتبة 10 )

❖ **السؤال المحوري:** انطلاقا من معايشتكم لعملية توزيع فضاءات وأعداد التخييم ، هل توفقت المفوضية الوطنية في الجهات والفروع والمخيمات الصيفة والانشطة الكبرى من تدبير هذا الملف بنجاح ؟ هل كانت اختياراتها ناجحة ؟ وهل ما تقوم به كاف لتدبير هذا الملف الشائك ؟

## 3- مشاكل التفقد و المتابعة والتقسيم:

لقد اعتمدت الجمعية ولعدة عقود نظام تفقد ومتابعة وتقييم المخيمات الصيفية ، فعرفت هذه العملية مدا وجزرا ، فمرة تحضا بالقبول والتأييد ومرة بالرفض والنفور ، الشيء الذي افقدها قيمتها التربوية والبيداغوجية وجعل منها زيارات صداقة ومجاملة وترويح في بعض الأحيان.

لم تستطع المفوضية العامة الحالية مثلها مثل سابقتها أن تجعل من هذه العملية أداة لتحفيز الفروع على الإنتاج الجيد وبالتالي على الخلق والإبداع ، إذ باتت مجمل مخيماتنا باهتة ولا تعكس صورة الحركة الكشفية تماما .

❖ **السؤال المحوري :** هل من الضروري القيام بعملية تفقد ومتابعة وتقييم المخيمات الصيفية ؟ وكيف يمكن استثمار نتائجها ؟

## 4- مشكل الأنماط التقليدية للتخييم بالجمعية :

اعتمدت الجمعية ولفترات عديدة على نمطين أساسين للاستفادة من المخيمات الصيفية وهما :

1- مخيمات الشبيبة والرياضة : خاصة بالجهات وبالفروع بنسبة 90 %
2- مخيمات الفضاءات الخاصة : خاصة بالجهات و بالفروع بنسبة بنسبة 10 %

لقد تبين خلال السنوات الأخيرة أن الاستمرار في تدبير عملية التخييم اعتمادا على هذه الأنماط سيزيد من الهوة الكائنة بين المفوضية العامة وفروع الجمعية ، نظرا لقلة العرض وكثرة الطلب من جهة ، ونظرا لعدم وجود هندسة بديلة لتوزيع المخيمات الصيفية على الجهات والفروع.

❖ **السؤال المحوري :** كيف يمكن للجمعية الاستفادة من عروض وزارة الشباب والرياضة وبالتالي إرضاء مجمل الفروع والجهات ؟

✓ **المطلوب :** إعداد تصور تربوي لتدبير ملف المخيمات الصيفية

1. إعداد هندسة بديلة لتوزيع المخيمات الصيفية على الجهات والفروع
2. إنتاج أو تعديل استمارة تتبع وتقييم المخيمات الصيفية

# ورقة مشروع الجهات

تماشيا مع الهندسة الترابية الجديدة " الجهوية المتقدمة " للمملكة، يفرض على الجمعية ملائمة الانتشار الترابي مع التقطيع الترابي للملكة، وذلك بغية تسهيل العلاقة مع الإدارة والإسهام في تحقيق الأهداف التنموية لورش الجهوية المتقدمة.

ومن خلال ما هو متواجد بجمعيتنا حيث أن الجمعية كانت سباقة للعمل بالتقسيم الجهوي قبل أن تعتمده الدولة (1991) ، إلا أن الجمعية لم تستطيع مواكبة التقسيم الإداري فيما يخص الجهوية ، لذا يجب التفكير وبجدية في جميع مناطق المملكة لكي يسهل إحداث جهات كشفية مثل : * جهة درعة تافيلالت *جهة الشرق الريف * جهة كلميم واد نون .

## اختصاصات الجهة

بناء على المادة 20 من القانون الأساسي للجمعية والمصادق عليها في المؤتمر الوطني العاشر ، وسعيا لتحقيق أهداف مخطط تنمية الجهات الكشفية في إرساء مقاربة التعاقد بالأهداف مع الجهات و أجرأة مفاهيم الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة وإسهامها في تحقيق الرؤية المستقبلية يتحتم :

- تخصيص منحة التدبير السنوي.
- توفير استغلال الشراكات الوطنية على المستوى الجهوي .
- دعم الدورات التكوينية على المستوى الجهوي .
- التعامل مع فروع الجهة من طرف جميع مؤسسات الجمعية لا يكون إلا عن طرق مؤسسة الجهة.
- الحرص على تنزيل وتعيل الفصل 21 من القانون الأساسي للجمعية بما يضمن مكانة المفوضية الجهوية في التمثيل والتنسيق الأمثل لسياسة الجمعية .

وبناء على التجارب السابقة فإن حضور المفوض الجهوي في أشغال دورات المفوضية العامة كملاحظ حتى يتسنى له تنزيل سياسة الجمعية داخل الجهة بشكل ايجابي .